اللجنة ناقشت الوضع بحضور وزيرة الشؤون

«الصحية» البرلمانية: العقيل طلبت إرجاء مشروعها حول قانون العمل الأهلي حتى الأحد للتعديل عليه

سعدون حماد

أكد مقرر اللجنة الصحية البرلمانية في مجلس الأمة النائب سعدون حماد عقب انتهاء اجتماع اللجنة أمس، إن الحكومة أبلغت المجلس أنها ستعدل على مشروعها الخاص بالتعديل على قانون القطاع الأهلي في صالح الكويتيين، الذين يمثلون 4 في المئة من العاملين في القطاع الخاص وعددهم 70 ألفاً، مقابل 1.65 مليون وافد.

وأضاف أن الحكومة ممثلة بوزيرة الشؤون الاجتماعية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل التي حضرت الاجتماع، شعرت بالإصرار على تعديل القانون بصيغته الحالية، فطلبت إمهالها إلى الأحد كي تقدم تعديلات عليه، لافتاً إلى انه في حال كانت التعديلات تصب في صالح المواطنين الكويتيين، وتقدم ضماناً للعاملين منهم في القطاع الخاص فستتم الموافقة على القانون، ويمكن تجهيزه لجلسة الثلاثاء، ومشدداً على ضرورة وجود ضمانات وانه لا يجوز تسريح الكويتيين وهو ما لن يقبل به.

حماد: إذا كانت الإصلاحات تصب في صالح المواطنين فستتم الموافقة على القانون

ولفت إلى أن اللجنة الصحية البرلمانية ناقشت بحضور العقيل المشروع الحكومي الخاص بإجراء تعديلات على قانون القطاع الأهلي، تتعلق بتخفيض رواتب العاملين اثناء الكوارث والمحن.

أكد أن هناك خطراً داهماً وجسيماً في التركيبة السكانية

الدمخي: طلب نيابي بتكليف «حقوق الإنسان» التحقيق في تجارة البشر والمتاجرة بالإقامات

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقدمه بطلب تكليف لجنة حقوق الانسان بالتحقيق في تجارة البشر والمتاجرة بالإقامات والاعداد المتزايدة من العمالة المخالفة الهامشية والسائبة بمشاركة النواب محمد الدلال وأسامة الشاهين وعدنان عبدالصمد ورياض العدساني، مطالباً مجلس الأمة والحكومة بدعم هذا الطلب.

وقال الدمخي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن هناك خطراً داهماً وجسيماً في التركيبة السكانية وهذا الخلل الكبير بسبب تجارة البشر والمتاجرة بالإقامات، لافتا أن هذا الطلب تم طرحه أكثر من مرة في لجنة حقوق الانسان وكان هناك تقريرا سابقا ولقاءات مع عدد من جهات الدولة وغيرها لهذا الغرض.

وشدد الدمخي على ضرورة تكاتف السلطات والجهات كافة لمحاربة هذه الظاهرة خاصة بعد انتشارها وما خلفته من آثار سلبية، متمنا وجود لجنة في وزارة الداخلية لمحاربة تجارة البشر.

وقال "نراقب الأوضاع وسندرس القوانين والقرارات التي تسمح لتجار الإقامات باستغلالها سواء كانت قوانين أو قرارات واكثرها قرارات للاسف".

وأضاف "سندرس في اللجنة كيف يصنع تجار الإقامة ومن هم وراءهم من متنفذين أو غيرهم، لان تجارة البشر ليست متعلقة بالداخلية وحدها بل بهيئة القوى العاملة والمالية ووحدة التحريات الخاصة وغسيل الأموال وتشعباتها كثيرة جدا من عقود ومناقصات وغيرها".

وطالب الجميع بالتعاون لأنه كما بدعم النواب وزارة الداخلية في تحقيقها يجب على الحكومة أن تدعم وجود لجنة تحقيق من مجلس الأمة، متمنيا عدم رفض الحكومة لهذه اللجنة أو الالتفاف عليها.

وأكد على أن اللجنة ستدرس ظاهرة صناعة تاجر الإقامة كما تسميها اللجنة من جوانبها كافة والداعمين لها، معربا عن أسفه من وجود قوانين وقرارات ساهمت في صناعة هذا التاجر وتجارته الرابحة بدون ادنى تعب من عقود لجلب البشر والسخرة وعقود الإذعان وغيرها.

ودعا الحكومة والمجلس الى دعم هذه اللجنة لتكون واضحين أمام الشعب الكويتي بمحاربة هذه الظاهرة ووضع أيدينا على مكامن الخلل، لافتا إلى أن عدد كبير من النواب كانت لديهم الرغبة في التوقيع على هذا الطلب لكنهم لظروف ما لم يتمكنوا من التوقيع على الطلب.

من جانب آخر قال الدمخي إن الانتقاص من حقوق العمالة في القطاع الخاص أو الأهلي أمر مرفوض ولا يمكن السكوت عليه، داعيا رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس الى عدم عرض مثل هذه القوانين التي تحد من حقوق تلك الفئة بتاتا.

وأكد أن هناك أهدافا نبيلة وان البعض يجتهد في المحافظة على حق العامل وأن هناك تفاهمات بين الشركات والعاملين بها، فلماذا نشرع قانون أسميه قانون الإذعان؟

واعتبر أن الغرض هو اثقال كاهل المواطن أو الوافد في القطاع الخاص وبالتالي اذعانه وخضوعه، مؤكدا ان صاحب العمل لو ان لديه مشكلة فهناك تسهيلات بالبنوك لدفع رواتب العاملين وكذلك الإيجارات.

وطمأن الدمخي العاملين بالقطاع الخاص بانهم سيحصلون على الدعم النيابي وأنهم لن يكونوا هم الضحايا بسبب أزمة (كورونا) الحالية وان مثل هذه القوانين التي تضررهم لن تطرح في مجلس الأمة.

وتساءل كيف تتكلم الحكومة عن دعم المواطنين في القطاع الخاص وتشجيعهم على العمل به وهناك فروقات ضخمة في الرواتب بينهم وبين نظرائهم في القطاع الحكومي.

من جهة أخرى وفيما يخص الكويتيين الذين لا يتقاضون رواتب قال الدمخي ان لا ذنب لهم فالحكومة هي من عطلت الدوائر الحكومية وهم يتطلعون الى معاملة كريمة من قبل الحكومة، رغم معاملة غير الكويتيين بصورة جيدة والبذخ عليهم وتكفل نفقات معيشتهم واجلائهم.

وطالب الدمخي الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة منح هؤلاء الناس مساعدات اجتماعية ودعم عمالة وغيرها في ظل الأزمة الحالية لان لديهم عوائل وأعباء معيشية.

عادل الدمخي

أكدت أنها تخضع لرقابة مشددة من قبلها

البلدية: إلغاء 1920 تصريح توصيل لعدم التزامهم بالاشتراطات الصحية

أحمد المنفوحي

جانب من رفع السيارات المهملة

في إطار الآلية التنفيذية الخاصة بخدمة بيع وتوصيل طلبات المطاعم عبر نظام إلكتروني مع ضرورة الالتزام بالشروط والضوابط لاستخراج التصاريح التي وضعتها بلدية الكويت تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذي كلف بلدية الكويت بوضع الآلية التنفيذية لتطبيق ما تضمنه دليل ارشادات وزارة الصحة بشأن الشروط والضوابط الخاصة بمكافحة مرض كوفيد19 المتعلقة بالجهات التي تزاول نشاط بيع وتوصيل الوجبات الغذائية.

أعلن مدير عام بلدية الكويت م.أحمد المنفوحي عن إلغاء 1923 تصريح لخدمة توصيل الطلبات الغذائية من اجمالي التصاريح التي اصدرتها البلدية والتي بلغت 4705 تصريح لمخالفتها الاشتراطات الصحية ليصبح عدد التصاريح الفعالة 2785 تصريح فقط. موضحا عدم صحة ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشأن اعداد العمالة المصرح لها بمزاولة خدمة التوصيل بانها تجاوزت 8000 عامل فالتصاريح الصادرة من البلدية تخضع لرقابة مشددة.

وأكد المنفوحي لا تهاون في تطبيق القانون بشأن الاشتراطات الصحية ولن نتردد في إلغاء تصريح غير الملتزمين بتطبيق ارشادات وزارة الصحة لأن صحة الجميع في كل اعتبار. خاصة ان الفرق الرقابية رصدت المخالفات المرتكبة من قبل الجهات التي حصلت

المنفوحي: سنرفع لوزارة الداخلية أسماء العمالة التي ليست على كفالة المطعم

لا تهاون في تطبيق القانون على الجميع فالصحة العامة فوق كل اعتبار

الجبعة: رفع 12 سيارة مهملة وغسيل وتعقيم 2000 حاوية

على التصاريح الالكترونية وتتعلق معظمها بعدم التقيد بالاشتراطات الواجب اتباعها سواء اشتراطات العمال او سكنهم إلى جانب عدم الالتزام بآلية تحضير وتعبئة المادة الغذائية بالإضافة إلى عدم الالتزام بآلية النقل والتوصيل.

وبين المنفوحي ان البلدية سترفع لوزارة الداخلية كشف باسماء العمالة التي تزاول خدمة التوصيل رغم ان كفالتهم ليست على المطاعم بعد رصدها من قبل فرق البلدية الميدانية بالتعاون مع الجهات المختصة.

من جهة أخرى وفي إطار الجهود المبذولة من قبل البلدية لمجابهة تداعيات فيروس كورونا المستجد بناءا على القرارات والتعاميم التي أصدرها مدير عام بلدية الكويت م.أحمد المنفوحي تنفيذا للقرارات التي اصدرها مجلس الوزراء الموقر وقرارات وزارة الصحة ضمن الإجراءات الإحترازية والوقائية التي إتخذتها البلدية تجنبا لإنتشار فيروس كورونا المستجد، أوضحت البلدية بان الفرق الرقابية بمبارك الكبير قامت خلال الفترة من 2020/4/1 حتى 2020/4/30 بتوجيه 213 تنبيها وإنذارا وتعهدا لأصحاب محلات.

وكشفت عن تحرير 75 مخالفة متنوعة ،إغلاق 39 محل ومطعم وصالونات ومعاهد صحية ولعب أطفال وصالات تسلية وصالات أفراح مؤقتة.

وأشارت إلى غسيل وتعقيم 40982 حاويات مختلفة الأحجام وسلال، تحرير مخالفة بائع متجول ورفع 6 بسطات لباعه جائلين إلى جانب رفع 16 دربا من الأنقاض مجهولة المصدر.

ولفتت إلى إستلام 48 شكوى عن طريق الواتساب بوجود تعديات على أملاك الدولة، اصدار 50 إنهاء إشراف، إعادة 28 كتاب لوجود نقص بمستندات إيصال التيار، إزالة 11 تعديا على أملاك الدولة فضلا عن إصدار 36 ترخيص هندسي من جانب آخر اعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الاحمدي ممثلة في النوبه ب بمراقبة المحلات والإعلانات بالكشف على التراخيص الاكترونية الصادرة من البلدية لمطاعم خدمة توصيل الطلبات والتاكد من إلتزام العمال والسائقين بالاشتراطات الصحية وباتخاذ الإجراءات الإحترازية والوقائية تجنبا لإنتشار فيروس كورونا المستجد بناء على القرار الوزاري ٢٠٢٠/١٢٨.

وفي هذا السياق أوضحت العلاقات العامة بان مفتشي النوبه "ب" قاموا بتحرير 18 مخالفة لعدم التقيد بالشروط الصحية بعد الكشف على 400 سيارة خدمة توصيل الطلبات للمنازل كما أسفرت الجوله الميدانية للنوبه "ب" عن تحرير 10 مخالفات بعد الكشف على 60 مطعم فضلا عن الكشف على 6 محلات صيانة وتصليح سيارات وتحرير مخالفة واحدة لعدم التقيد بالإشتراطات الصحية.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس اب 24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية.

من ناحية أخرى أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة حولي بتنفيذ جوله ميدانية واسعة النطاق في نطاق المحافظة لرفع السيارات والمعدات الثقيلة وغسيل وتعقيم الحاويات والسلال بهدف إبراز الجانب الجمالي من خلال رفع كل ما يشوه المنظر الجمالي والتصدي لكافة التجاوزات.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية المحافظة محمد الجبعة بان المقتشين بالإدارة قاموا بتنفيذ جوله ميدانية واسعة النطاق في نطاق المحافظة أسفرت عن رفع 12 سيارة مهملة وغسيل وتعقيم 2000 حاوية.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس اب 24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية.

أثنى على رجال الأمن وأدائهم الراقي

الحمد: أعمال الشغب من المحجورين في كبد غير مقبولة و«الداخلية» تعاملت مع الموقف بكل جدارة

أحمد الحمد

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق المهندس أحمد الحمد إن تعامل الجهات المعنية ممثلة بوزارة الداخلية في قضية الشغب التي حدثت من قبل البعض مراكز الإيواء في محجر كبد كان مميزا، مشيرا إلى أن سرعة تفاعل وزارة الداخلية مع الحدث أعادت الأمور إلى نصابها ووضعت حدا واضحا لمن تسول له نفسه العبث بامن وأمان الكويت باي شكل أو طريقة كانت.

وأضاف الحمد بان الكويت لا تتحمل مسؤولية تقاعس بعض الدول واستهتار بعض الدول الأخرى تجاه رعاياها بعدم إجلائهم في هذه الظروف العصيبة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد 2019، منوهاً بالجهود الجبارة التي قامت بها دولة الكويت لإجلاء رعاياها من كل دول العالم بكل جدارة ومسئولية من خلال مراحل إجلاء مدروسة ومشقة حازت على رضا المواطنين وإعجاب المجتمع الدولي بأسره.

كما أوضح الحمد بان مثيري الشغب في المحجر يتلقون افضل الخدمات اللوجستية والاحترام من قبل السلطات الكويتية التي تحترم الإنسان وظروفه، لافتا في الوقت نفسه إلى أن العابثين بالأمن ومثيري الشغب يتكرون بما فعلوه المعاملة الحسنة التي قدمت إليهم والتعاطف معهم ومع أسرهم!!!

وشدد الحمد على قضية الشغب تعيد إلى الأذهان ما لم يغب عنها بالأصل وهو السبب الحقيقي وراء وجود مثل هذه الجاليات من العمالة الهامشية بشكل غير قانوني في الكويت، معتبرا بان تجار الإقامات يتحملون المسؤولية كاملة عن هذا الحدث لأنهم هم المسببون والمستهترون بامن الكويت والمصلحة العليا للدولة.

وختم الحمد متقدماً بالشكر والتقدير من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية انس الصالح الذي وعد بإعادة الحقوق لأصحابها ممن تم ظلمهم من قبل تجار الإقامات والذي أيضا وضع الحد المناسب والقوي لكل من تسول له نفسه العبث بامن الكويت وامن اهلها.